



بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "رؤوف الفقيري"
عن دائرة غار الدماء – وادي مليز
(ولاية جندوبة)

ملخص السؤال:

- 1- متى سيتم ختم ونشر القانون الأساسي للعمد؟
- 2- بخصوص تعطلّ وطول انتظار انطلاق أشغال المشاريع المقترحة والمصادق عليها ضمن البرنامج الجهوي للتنمية 2023 و2024؟
- 3- ماهي أسباب تعطل تنفيذ أشغال برنامج التنمية المندمجة والمتعلق خاصة بتعبيد الطرقات بمعمدية وادي مليز؟
- 4- ما مآل برنامج دعم القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة بمعمدية غار الدماء، فرنانة وعين دراهم خاصة بعد المصادقة عليه محليا وجهويا؟
- 5- متى سيتم الشروع في تسوية وضعية بنادق الصيد وإسناد رخص جديدة؟
- 6- إمكانية دعم بلديات معتمديتي غار الدماء ووادي مليز حتى تتمكن من تنفيذ برامجها التنموية في أحسن الأجل؟

نص الإجابة:

• بخصوص نشر القانون الأساسي للعمد:

تولت وزارة الداخلية صياغة مشروع أمر يتعلق بالعمد يحتوي على عدد 26 فصل ويتضمن عدد 06 أبواب موزعة أساسا حول المشمولات، التسمية، الحقوق والواجبات وعناصر التأجير.

يهدف مشروع الأمر إلى مزيد إحكام تنظيم خطة العمدة ضمن رؤية شاملة تراعي مكانتها التاريخية في التنظيم الإداري التونسي اعتبارا للدور الموكل للعمد كحلقة الوصل الأولى بين المواطن والدولة من ناحية، وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات والتحولات الدستورية والقانونية والمؤسسية التي شهدتها مختلف الهياكل والمؤسسات المعنية بإدارة الشأن المحلي من ناحية أخرى.

هذا، وقد تم تضمين مشروع الأمر المذكور ضمن جدول أعمال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 02 فيفري 2024 بقصر الحكومة بالقصبة، وقد تمت المصادقة على المشروع بمرته دون تحفظات وهو الآن بصدد استكمال مختلف مراحل ختمه ونشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.



● بخصوص تعطل وطول انتظار انطلاق أشغال المشاريع المقترحة والمصادق عليها ضمن البرنامج الجهوي للتنمية 2023 و 2024:

- تمت مراسلة مصالح وزارة الاقتصاد والتخطيط لفتح الإعتمادات الضرورية بعد المصادقة على مقترحات اللجان المحلية للتنمية على مشاريع البرنامج الجهوي للتنمية لسنتي 2023-2024.
- تم الإعلان عن طلبات عروض في شأنها أسفرت عن تجاوز كلفة العروض المقدمة للمشاريع المبرمجة للإعتمادات المفتوحة.
- وفي هذا الإطار تم السعي إلى توفير الإعتمادات المنقوصة وتوفير الإعتمادات الضرورية كما تم مراسلة المقاولات لدينا بما يفيد تمسكها بعروضهم المقدمة والتمديد في مدة صلوحيّة الضمانات المالية حتى يتسنى إتمام بقية الإجراءات وفقا للتشريع النافذ.

● حول أسباب تعطل تنفيذ أشغال برنامج التنمية المندمجة والمتعلق خاصة بتعبيد الطرقات بمعمدية وادي مليز:

- شملت تدخلات برنامج التنمية المندمجة كل معتمديات ولاية جندوبة (09 معتمديات) موزعة على 02 أقساط:
 - * **الجيل الأول:** شمل 03 معتمديات (عين دراهم - فرنانة - وغار الدماء) من خلال 22 عنصرا بتكلفة جمالية تقدر بـ 15 أ.د وذلك بمعدل 5 م.د لكل مشروع حيث تم الانتهاء من إنجاز 21 عنصرا بنسبة 100% وعنصر وحيد في طور الإنجاز (القرية الحرفية بعين دراهم).
 - * **الجيل الثالث:** شمل 06 معتمديات (جندوبة - وادي مليز - بوسالم - بلطة بوعوان - جندوبة الشمالية وطبرقة) بتكلفة جمالية تقدر بـ 60 م.د ويبلغ عدد العناصر المبرمجة 79 عنصرا:
 - تم الانتهاء من إنجاز مجموعة هامة من العناصر بنسبة 100%.
 - تم فتح الإعتمادات والمصادقة من طرف لجان الصفقات ذات النظر في شأن مجموعة أخرى من العناصر في طور الإنجاز.
 - تم الإعلان عن طلب العروض لعدد 02 عناصر.
- وتعتبر النسبة الجمالية لتقدم إنجاز البرنامج "الجيل الثالث" هامة جدًا أكثر من 75% وتحتل المراتب الأولى على المستوى الوطني.
- أما فيما يتعلق بعنصر تعبيد الطرقات بمعمدية وادي مليز نفيدكم أنه تم الانتهاء من إنجاز القسط الأول من المسالك بنسبة 10%.

- مسلك العبادية بعمادة حكيم الشمالية: 2 كلم بنسبة 100%.

- تهيئة قرية حكيم (طرقات وتصريف مياه):

▪ تهيئة وتعبيد طرقات: 3.8 كلم بنسبة 100%.

▪ تصريف مياه الأمطار 3.8 كلم بنسبة 100%.

▪ الترصيف 7600 م² بنسبة 100%.

كما تم الإعلان عن طلب عروض للمرة الثالثة بالنسبة للقسط الثاني المحتوي على:

- تهيئة وتعبيد الطرقات بحي المستقبل 1.5 كلم.

- تهيئة وتعبيد مسالك 20 مارس 1.5 كلم.

- تهيئة وتعبيد مسالك عبس الحرايرية بعمادة الدخيلية 3.5 كلم.



- تم الإعلان عن طلب عروض للقيام بالأشغال للمرة الثالثة وحدد آخر أجل يوم 07 أكتوبر 2024 وتم إحالة تقرير تقييم العروض إلى اللجنة العليا للصفقات العمومية بتاريخ 09 جانفي 2025 للمصادقة حيث تم النظر في الملف بتاريخ 11 فيفري 2025 وأقرت اللجنة بضرورة أخذ الرأي المسبق لممول البرنامج FADES.

- تمت إحالة الملف إلى المندوبية العامة للتنمية الجهوية بتاريخ 24 فيفري 2025 قصد عرضه على الممول ويبقى الموضوع محل متابعة من قبل مصالحنا الجهوية والمحلية قصد المصادقة عليه في أقرب الأجل.

● مآل برنامج دعم القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة بمعتمدية غار الدماء، فرنانة وعين دراهم خاصة بعد المصادقة عليه محليا وجهويا:

- تمت إحالة المقترحات إلى المندوبية العامة للتنمية الجهوية وحسب إفادتها فإنه سيتم النظر في هذا الموضوع من ممول البرنامج FADES بعد الإنتهاء من إنجاز القسط الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة على المستوى الوطني.

● تسوية وضعية بنادق الصيد وإسناد رخص جديدة؟

يقع النظر في رخص مسك بنادق الصيد وإجراءات الترخيص فيها إستنادا إلى أحكام القانون عدد 33 لسنة 1969 المؤرخ في 12 جوان 1969 المتعلق بضبط توريد الأسلحة والإتجار فيها ومسكها وحملها ونصوصه التطبيقية حيث أوجب توفر جملة من الشروط في طالبي الرخص.

هذا وعلى إثر إيداع الطلب يتم دراسته من حيث إستيفاءه للوثائق المستوجبة قانونا حسب نوعية الطلب (موروثة- تنازل - شراء بنادق صيد جديدة مقابل التنازل لقائدة الدولة عن أخرى ممسوكة برخص - بنادق صيد ممسوكة دون رخص طبقا لمقتضيات المنشور الوزاري عدد 19 المؤرخ في 1993/04/5) ويتم مطالبة صاحب الطلب بالوثائق المنقوصة وبعد إستكمالها يتم إتمام الإجراءات المستوجبة ليتم على إثرها البت في الطلب بالإستئناس بأراء السلط الجهوية والأمنية المعنية.

واعتبارا للأهمية البالغة التي يكتسبها مجال مسك أسلحة الصيد البري وتأثيرها المباشر على الأمن العام، فإن عملية إسناد رخص مسك بنادق الصيد تنبني على توفر العناصر الموضوعية الكفيلة بضمان الموازنة بين المصالح الخاصة للفرد ومصالح المجموعة الوطنية ومقتضيات الأمن العام الذي تسهر عليه وزارة الداخلية.

● إمكانية دعم بلديات معتمديتي غار الدماء ووادي مليز حتى تتمكن من تنفيذ برامجها التنموية في أحسن الأجل؟

قدّمت الوزارة خلال سنة 2024 دعما ماليا إستثنائيا يقدر ب 410 أ.د لفائدة بلديتي غار الدماء ووادي مليز مفصل كما يلي:

- بلدية غار الدماء 100 أ.د لتسوية تسبقات الخزينة "قسط 2".

- بلدية وادي مليز 310 أ.د لإصلاح آلة حفر وجرف (50أ.د)، إقتناء حاويات لجمع الفضلات المنزلية والشبيهة

(50أ.د)، تسوية تسبقات الخزينة "قسط 2" (210أ.د) ب

